بهذه الحقيقة؟ ولماذا لا يسعى الى توظيفها ـ احتوائها ـ في سياق تطوير مشروع «قومي ثوري» يتجاوز العوائق المنهجية في الايديولوجيا العربية؟

ان الحاجة الى تطوير مفهوم ايديولوجي وسياسي حول دور النخبة او «الانتلجنسيا» لتجاوز اشكالية «الموزاييك» العربي ودور الطبقة المفقود ـ كما دأب ياسين الحافظ في الدعوة اليها ـ هي التي افضت به، حين عجز عن ايجادها في المقاومة الفلسطينية، الى ان يذهب الى اطلاق «حكم قيمة» شامل على المقاومة الفلسطينية، ناعتاً اياها بأنها حركة «تقليدية». وهي العوامل عينها، تقريباً، التي دفعت الياس مرقص، ايضاً، الى ان يدعو، في وقت مسبق، الى التشكيك بجدوى الثورة الفلسطينية، وان يطرح اكثر من خمسين سؤالاً لاستفتاء الجماهير العربية حول شرعية المقاومة الفلسطينية.

لكن ماذا يمكن ان نسمي حركة المقاومة الفلسطينية، ان لم تكن ثورة ؟ وقبل ذلك، ماذا يمكن ان نسمي الثورة الجزائرية، وثورة اليمن، الخ ؟ ان هذه الاسئلة هي المتاحة وهي التي تقودنا الى طرحها المقدمة السابقة.

ان الافتراضات آنفة الذكر لا تعطي، في الحقيقة، تفسيراً للسؤال الذي طرحناه في صدارة هذا البحث، وانما تنتهي الى نسف الافتراض الاساسي عينه الذي يقوم عليه السؤال؛ من حيث التسليم الضمني بأن ثمة حركات وطنية، واحزاباً، مبرر وجودها، في الاساس، الثورة على وضع قائم من اجل تغييره، سواء أاستعمارياً احتلالياً كان ام اجتماعياً، وهي التساؤلات عينها التي طرحتها، قبل ذلك، الحركات الثورية الكبرى التي شهدتها اوروبا ذاتها. وليست الانشقاقات، التي عرفتها الثورة البلشفية، في اوائل هذا القرن، الا أحد الامثلة الاكثر وضوحاً على ذلك[٢٣].

غير انه في الامكان القول ان التغييب المتعمد لأية محاولة جادة لسبر غور طبيعة المشكلات التي واجهت الحركة التحررية العربية[٢٤]، ومنها الفلسطينية، هو الذي يغذي هذه المحاولات بحرف تفسير تلك الظواهر الى مستوى آخر وعبر منظومة قبلية من الافتراضات والصياغات النظرية الجاهزة. فجميع الافتراضات السابقة ـ وان اختلفت الصياغات ـ تنبثق من قاعدة واحدة، هي النظر الى بنية المجتمع العربي باعتبارها بنية سرمدية، ثابتة، راكدة، تعيد انتاج الركود، والتخلف، وتدور في حلقة دائرية مغلقة من التطور، لا مجال لتحولات دينامية تحمل التحول، او التغيير. ولذا، فان تفسير الحركية السياسية يجب ان يخضع لهذا الافتراض المسبق. وهذا القانون ينسحب، ايضاً، على تفسير الظواهر التي تنشأ من هذه الحركة السياسية، ومن ضمنها ظواهر الانقسامات والصراعات في اطار هذه الحركة السياسية، التي تعتبر «السمة البارزة» في تاريخ الحركة الوطنية العربية ـ على نحو ما ذهب اليه بيرك. وعلى ذلك، ايضاً، من غير المجدي البحث في تلك «القشور» او «الاردية» الايديولوجية التي تتبناها الحركات والاحزاب السياسية لتفسير العوامل الاساسية لظاهرة الانشقاقات والانقسامات التي شهدتها الاحزاب والحركات.

اما الملاحظة الاخيرة التي نرغب في التطرق اليها قبل الانتهاء من هذه المسألة، فهي ملاحظة تتعلق بالمنهجية التي يقوم عليها التحليل السابق. اذ على الرغم من انه يغفل، مسبقاً، الاهتمام بالبحث في مشكلات البنية الاجتماعية، وحتى في قضايا الاقتصاد السياسي[٢٥]، فان هذه النظرة المحدودة تقترن، عند التحليل، بالفكرة التقليدية التي تقول بأن التنضيد الاجتماعي قد تحدد، مسبقاً، حسب اسس دينية، وذلك ـ حسب تعبير اندرسون ـ فان وجهة النظر التي تقول أن التاريخ السياسي للشرق كان تاريخاً دائرياً مقفلاً بشكل اساسي، ولم يكن يحتوي على أي تطور ديناميكي او تصاعدي[٢٦]، تصبح مقبولة ومرحباً بها، لاعتبارها صالحة للتطبيق في كل الظروف. والحقيقة، ان مجرد الاعتراف بالتغيير سيفرض، تلقائياً، البحث في اسس ومعايير وادوات اخرى للتحليل. لكن